

تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

(عن الفترة الممتدة من ١١ إلى ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦)

أولا - مقدمة

- ١ - طلب إليّ مجلس الأمن في الفقرة ١٧ من قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ أن أقدم إليه تقريرا في غضون أسبوع واحد عن تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير مقدمٌ بناء على ذلك الطلب.
- ٢ - ويدعو المجلس في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بطائفة متنوعة من المسؤوليات السياسية والإنسانية والعسكرية. ويجري الآن العمل المكثف على كافة هذه الجبهات. بيد أن هذا التقرير يركز في المقام الأول على الخطوات المتخذة والتدابير اللازمة بوجه عاجل لتعزيز وقف الأعمال القتالية، لا سيما سحب ونشر القوات في جنوب لبنان وتعزيز السريع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة). ويعرض التقرير أيضا تقييما للحالة الإنسانية والإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لمواجهتها.
- ٣ - أما بالنسبة للحالة السياسية، فإنني أعترم، فيما يتصل بالفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أن أوافي مجلس الأمن بحلول منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بتقرير أكثر شمولاً عن التطورات الهامة الناشئة، وأن أقدم إليه عرضاً للمستجدات فيما يتعلق بتنفيذ كافة أحكام هذا القرار ذات الصلة. وسيستعان في إعداد ذلك التقرير بالبعثة التي أوفدتُ فيها إلى المنطقة مبعوثي الخاصين، تيري رود - لارسن وفيجاي نامبيار، في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وترمي هذه البعثة إلى تقديم الدعم الكامل لعملية تنفيذ قرار المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأحيط علماً بدعوة مجلس الأمن إليّ ومطالبته إياي في الفقرتين ٩ و ١٠ من منطوق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأن أعمل على دعم الجهود الرامية إلى تأمين الحصول، في أسرع وقت ممكن، على موافقات من حيث المبدأ من الطرفين على مبادئ وعناصر حل



طويل الأجل، وأن أضع، من خلال الاتصال بالعناصر الفاعلة الرئيسية الدولية والأطراف المعنية، مقترحات لتنفيذ تلك المبادئ. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستشرع البعثة أيضاً في عملية مشاور مع حكومتي إسرائيل ولبنان، وستحيل إليّ مباشرة تقريراً عن تلك المسائل.

ثانياً - وقف الأعمال القتالية

٤ - من دواعي ارتياحي العميق أن أبلغ مجلس الأمن أن الطرفين، حتى وقت كتابة هذا التقرير، ملتزمان عموماً بوقف الأعمال القتالية الذي دعت إليه الفقرة ١ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥ - وكما أشرتُ في رسالتي المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/647)، فقد دخل وقف الأعمال القتالية حيز النفاذ في الساعة الخامسة صباحاً بتوقيت غرينيتش من يوم ١٤ آب/أغسطس، أي في التوقيت والتاريخ المتفق عليهما بين رئيسي وزراء لبنان وإسرائيل في مناقشاتها معي عقب اتخاذ القرار.

٦ - وقد كتبتُ إلى كل من رئيسي الوزراء في ١٢ آب/أغسطس لتأكيد هذا الاتفاق. كما ذكرتُ لهما أنه ينتظر من الطرفين أن يتوقفاً، حال دخول وقف الأعمال القتالية حيز النفاذ، عن إطلاق النار باستخدام أي نوع من أنواع الأسلحة إلى داخل أراضي الطرف الآخر أو عليه، سواء كان ذلك براً أو جواً أو بحراً، وألا تقوم أي قوة باحتلال أي أراضٍ إضافية من أراضي الطرف الآخر أو السعي إلى السيطرة عليها. إضافة إلى ذلك، فقد ناشدتُ الطرفين أن يبذلا قصارى جهدهما، من أجل مواصلة تعزيز وقف الأعمال القتالية والتحرك سريعاً لتحويله إلى وقف دائم لإطلاق النار، بما يحقق مصالح السكان المدنيين من الجانبين، وذلك بالتعاون مع القوة المؤقتة، ومن خلال التدابير المنصوص عليها في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧ - وفي ١٢ آب/أغسطس، أعلنت حكومة لبنان موافقتها على القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي ١٣ آب/أغسطس، أعلنت حكومة إسرائيل أنها ستصرف وفقاً لالتزاماتها المنصوص عليها في القرار.

٨ - وفي الوقت ذاته، شهدت فترة الـ ٤٨ ساعة السابقة لدخول وقف الأعمال القتالية حيز النفاذ بضعا من أعنف المعارك في هذا الصراع الذي اندلع منذ شهر مضى. فقد كثفت قوات الدفاع الإسرائيلية القصف المدفعي والجوي في جميع أرجاء لبنان. وأطلق حزب الله وابلاً من الصواريخ على شمال إسرائيل. وتبادل الطرفان على الأرض إطلاق النار بكثافة،

لا سيما في مناطق البياضة والجيبين وطير حرفا في القطاع الغربي، وميس الجبل ومركبا في القطاع الأوسط.

٩ - وفي خضم هذا التصعيد لحدة القتال في الساعات الأخيرة السابقة لوقف الأعمال القتالية، تعرض أفراد القوة المؤقتة لـ ٨٥ قذيفة مدفعية أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية، سقطت مباشرة في مواقع عدة وأصاب ٣٥ منها منطقة تبنين وحدها، إضافة إلى ١٠ صواريخ جو - أرض و ١٠٨ من طلقات المدفعية سقطت قرب هذه المواقع مباشرة وغيرها من مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك مقر القوة المؤقتة بالناقورة. ولحسن الحظ، لم تقع إصابات بين أفراد القوة المؤقتة، غير أن عددا من المواقع لحقت به أضرار مادية جسيمة. وقد احتجت القوة بشدة لدى قيادة قوات الدفاع الإسرائيلية طوال الفترة المعنية.

١٠ - واحتجت قوة الأمم المتحدة أيضا احتجاجا شديدا لدى السلطات اللبنانية على حادثة سقوط صاروخ أطلقه حزب الله داخل أحد مواقع القوة في منطقة الغندورية مباشرة. وقد تسبب الصاروخ في حدوث أضرار مادية وإن لم تنجم عنه أية إصابات.

١١ - وفي أعقاب هذا القتال العنيف، توقف دوي المدافع على جميع الجبهات في الساعة الخامسة صباحا بتوقيت غرينيتش من يوم ١٤ آب/أغسطس، طبقا للاتفاق.

١٢ - وخرج أفراد القوة المؤقتة على الفور من المخابئ للقيام بدوريات مكثفة. وقد استمرت الدوريات ليلا في أرجاء منطقة عمليات القوة المؤقتة، وفي "جيب صور" حتى نهر الليطاني، من أجل تقييم الحالة في الميدان ومراقبة وقف الأعمال القتالية. كما استأنفت القوة المؤقتة في اليوم التالي دورياتها الجوية فوق المنطقة على طول الخط الأزرق.

١٣ - ولم تبلغ قوة الأمم المتحدة إلا عن عدد قليل من الانتهاكات المتفرقة لوقف الأعمال القتالية منذ دخوله حيز النفاذ. وفي حادثة وقعت في ١٥ آب/أغسطس، علمت القوة المؤقتة أن قوات الدفاع الإسرائيلية وحزب الله تبادلوا إطلاق النار في منطقة حدّثة بالقطاع الأوسط. وأرسلت القوة على الفور دوريات إلى موقع إطلاق النار عثرت على جثث لأربعة أفراد من حزب الله نقلتها فيما بعد سيارة إسعاف. وفي حادثة أخرى وقعت في ١٦ آب/أغسطس، قامت دبابة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية من موقعها على الجانب الإسرائيلي بإطلاق دفعة واحدة من النيران على الأراضي اللبنانية عبر الخط الأزرق صوب قرية مركبا بالقطاع الأوسط. ولم يرد الجانب الآخر على هذا، ولا تزال الحالة في المنطقة يسودها الهدوء. ولاحظت القوة المؤقتة قيام إسرائيل بانتهاك المجال الجوي اللبناني يوميا من مرة واحدة إلى أربعة مرات. وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، قامت مجموعة مؤلفة من ١٠٠ عنصر مسلح بالعبور بمركبات إلى أحد القطاعات التي أخلتها قوات الدفاع الإسرائيلية

قرب القليعة بمنطقة مرجعيون وتحركت المجموعة نحو الجنوب. وفي ١٧ آب/أغسطس أيضا، أبلغت القوة المؤقتة عن عبور رعاة للخط الأزرق في منطقة مزارع شبعاء. وقد احتجت القوة على هذه الأحداث احتجاجا شديدا لدى الطرفين.

ثالثا - نشر القوات المسلحة اللبنانية مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وانسحاب القوات الإسرائيلية

١٤ - يعد تنفيذ الفقرة ٢ من القرار ١٧٠١، التي تطالب حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأن تقوما، بنشر قواتهما معا في جميع أنحاء الجنوب وتطالب حكومة إسرائيل بسحب جميع قواتها من جنوب لبنان بشكل مواز، أمرا حيويا كي يتسنى الحفاظ على وقف الأعمال القتالية.

١٥ - ويسرني أن أفيد بأن الطرفين بذلا جهودا بناءة للوفاء بالتزاماتهما في هذا الصدد. وقد اتخذت خطوة أولى هامة يوم ١٤ آب/أغسطس بعد ساعات قليلة من وقف الأعمال القتالية حين لى الطرفان طلبا من قائد القوة المؤقتة، اللواء بليغريبي، بعقد لقاء مشترك معه لتنسيق خطط كل منهما لنشر القوات وسحبها. ومثل اللواء ديكل قوات الدفاع الإسرائيلية واللواء شحيتلي القوات المسلحة اللبنانية. وكان هذا الاجتماع الثلاثي المعقود في موقع القوة المؤقتة بمعبر رأس الناقورة الحدودي، الاجتماع الأول من نوعه منذ ما يزيد على عشر سنوات.

١٦ - وفي هذا الاجتماع وفي اجتماع لاحق عُقد في ١٦ آب/أغسطس، أكد الجانب اللبناني رغبته في نشر قواته في الجنوب في أقرب وقت ممكن ونيته القيام بذلك، بمساعدة القوة المؤقتة، من أجل بسط سلطته على المناطق التي تخليها القوات الإسرائيلية المنسحبة. وتقوم القوة المؤقتة حاليا بدعم هذه الجهود التي تبذلها القوات المسلحة اللبنانية لنشر قواتها التي تتألف من ثلاثة لواءات مشاة خفيفة ولواء مدرع وكتيبة مدرعة.

١٧ - وقام الجانب الإسرائيلي من جانبه بتقديم معلومات موضححة على خريطة عن المناطق التي تحتلها قواته في شمال الخط الأزرق وتشمل ١٦ جيبا/قطاعا. وأعرب الجانب الإسرائيلي عن رغبته في سحب قواته من جميع القطاعات في أقرب وقت ممكن. وقدمت قوات الدفاع الإسرائيلية خرائط توضح مواقع الألغام والذخائر غير المنفجرة في القطاعات التي تنسحب منها.

١٨ - وتقرر بالاتفاق بين الطرفين أن اتباع نهج مرحلي تغطي كل مرحلة منه مجموعة من القطاعات هو أنسب سبل العمل. وطبقا للتفاهات التي تم التوصل إليها، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية في المرحلة الأولى بإخلاء ثلاثة قطاعات في ١٦ آب/أغسطس. وأكدت

القوة المؤقتة انسحاب القوات، ووضعت نقاط مراقبة وبدأت على الفور في القيام بدوريات في هذه المناطق. وقامت القوات المسلحة اللبنانية، حتى وقت كتابة هذا التقرير، بنشر ما يزيد على ١ ٥٠٠ من القوات في القطاعات الثلاثة التي انسحبت منها قوات الدفاع الإسرائيلية وذلك باستخدام مركبات اللوآات السادسة والعاشرة والحادي عشر. وتوجد الآن نقاط للمراقبة تابعة للقوة المؤقتة لرصد المرحلة الثانية من مراحل انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من قطاعين إضافيين يوم ١٨ آب/أغسطس. وتقوم القوة المؤقتة بالتحقق من عملية الانسحاب. وتعتمز القوات المسلحة اللبنانية نشر وحدات إضافية في القطاعات الثلاثة ونشر قواتها في القطاعين الإضافيين يوم ١٩ آب/أغسطس. وخلافاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في الاجتماع المعقود في ١٤ آب/أغسطس، والذي تقرر بموجبه أن تنسحب قوات الدفاع الإسرائيلية من القطاعات المتبقية في المرحلة الثالثة. وفي ١٦ آب/أغسطس، أفادت إسرائيل بأن الانسحاب من القطاعات المتبقية لن يتم دفعة واحدة. وفي ١٧ آب/أغسطس، قدمت قوات الدفاع الإسرائيلية خريطة منقحة تقسم القطاعات الـ ١١ المتبقية إلى ما يصل إلى ٤ قطاعات فرعية يجري الانسحاب منها تدريجياً.

١٩ - وتقرر عقد اجتماع ثلاثي آخر في ٢٠ آب/أغسطس للاتفاق على القطاعات التالية التي سيحري تسليمها، مع مراعاة الاعتبارات الأمنية واللوجستية والإنسانية. وتتجه النية إلى التحرك سريعاً بهذا الشكل المنهجي، فتُعقد اجتماعات ثلاثية للتنسيق والتوصل إلى اتفاق مشترك مسبق بشأن كل مجموعة من التحركات حتى يتم الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية ويكتمل النشر الكامل للقوات المسلحة اللبنانية شمال الخط الأزرق. بمساعدة القوة المؤقتة. وسيكون من السابق لأوانه التنبؤ بتاريخ محدد لاستكمال هذه العمليات، إلا أنه يبدو أن الأطراف كافة تعمل بشكل بناء على بلوغ هذا الهدف.

٢٠ - وكشفت المرحلة الأولى لنشر القوات المسلحة اللبنانية في الجنوب عن حاجة هذه القوات إلى دعم كبير لتنفيذ العملية بسرعة وفعالية. وتشمل الاحتياجات التي جرى إبلاغ قائد القوة المؤقتة بها ما يلي: نفط، وزيت، وقطع غيار، ومياه معبأة، ومعدات خيام، ومجموعات لوازم شخصية، وذخائر للأسلحة الصغيرة، ومعدات لنصب المعسكرات، ومولدات كهرباء، وإطارات، وبطاريات، وحاويات للمرافق المكتيبة السابقة التجهيز، ومجموعة كبيرة من معدات الاتصالات. وأحث الدول الأعضاء القادرة على الاستجابة لطلبات حكومة لبنان المتعلقة بهذه الاحتياجات على أن تفعل ذلك، تجنباً لأي تأخير في النشر التكتيكي للقوات المسلحة اللبنانية. وتقوم القوة المؤقتة، من جانبها، بالفعل بتقديم ما تستطيع من الدعم في حدود قدراتها المحدودة.

رابعاً - تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة

ألف - مفهوم العمليات واحتياجات القوة وقواعد الاشتباك

٢١ - إن تعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة الذي دعت إليه الفقرة ١١ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) جزء حيوي من مجموعة متكاملة من الإجراءات الرامية لتمكين القوات المسلحة اللبنانية من الانتشار الكامل في الجنوب بالتوازي مع الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان؛ ومراقبة الامتثال لوقف الأعمال القتالية؛ والمساعدة في كفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين والعودة الطوعية الآمنة للمشردين؛ وهيئة أوضاع تفضي إلى إبرام اتفاق دائم لوقف إطلاق النار والمساعدة في تنفيذه. وتحقيق هذه الأمور والأهداف المتصلة بها الواردة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، سوف تساهم القوة المؤقتة مساهمة جوهرية في تمكين حكومة لبنان من بسط سلطتها على جميع أنحاء أراضيها.

٢٢ - ورغم ما أبداه الرجال والنساء من أفراد القوة المؤقتة، البالغ قوامها في الوقت الراهن ٢٠٠٠ فرد، من أداء مثير للإعجاب مفعم بالبسالة، فإنهم لن يستطيعوا القيام بالمزيد دون مدد سريع وكثيف بقوات إضافية. وتحقيقاً لتلك الغاية، وأولي منذ صدور القرار الاتصال بالزعماء في شتى أرجاء العالم التماساً لتقديم مساهمات إلى القوة المؤقتة. وفي غضون ساعات من اتخاذ القرار، شرعت إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة في الاتصال بالجهات العسكرية المناظرة في البعثات الدائمة لتبادل الرأي بصفة غير رسمية حول مفهوم العمليات والاحتياجات الجديدة للقوة وتنقيح قواعد الاشتباك. وكان النهج المتبع هو التماس آراء المساهمين المحتملين في القوة والجمع بين هذه الآراء للتوصل إلى ترتيبات تمنحهم أكبر قدر من الثقة في مشاركتهم.

٢٣ - وفي اجتماع رسمي للبلدان التي تساهم حالياً والتي يجتمل أن تساهم بقوات رأسه وكيل الأمين العام في ١٧ آب/أغسطس، أبدت الدول الأعضاء بوجه عام رد فعل إيجابي على هذا النهج لتعزيز القوة المؤقتة. وفي ذلك الاجتماع، قدمت إدارة عمليات حفظ السلام إحاطة مفصلة بشأن مفهوم العمليات واحتياجات القوة وتنقيحات قواعد الاشتباك. ووجهت الدعوة لحضور الاجتماع إلى جميع المساهمين الحاليين في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وجميع أعضاء مجلس الأمن وكافة المشتركين في اجتماع روما الذي عقد في ٢٦ تموز/يوليه والبلدان الإضافية التي أبدت اهتمامها بالمساهمة في القوة. وبلغ مجموع الحاضرين حوالي ٧٠ بلداً. وأتيح لجميع المشتركين نسخ من المعلومات المقدمة في الاجتماع عقب انتهائه، ومن شأن هذه المعلومات أن تيسر اتخاذ القرار في العواصم في الأيام المقبلة.

٢٤ - وكما أوضحت الإحاطة المقدمة في اجتماع البلدان المساهمة بقوات والوثائق التي أتاحت بالفعل، يأتي على رأس الاحتياجات العاجلة ضرورة تعزيز القوة المؤقتة فيما بين ١٧ آب/أغسطس و ٢ أيلول/سبتمبر بعدد إضافي من الأفراد يصل إلى ٣ ٥٠٠ فرد يشكلون القدرات التالية: ٣ كتائب مشاة آلية؛ وكتيبة استطلاع خفيفة؛ وكتيبة مهندسين (للقتال)؛ وكتيبة مهندسين (للإنشاءات)؛ وسريتا إشارة؛ وسرية شرطة عسكرية؛ وسرية لمقر القيادة؛ ووحدة بحرية للقيام بأعمال الدورية على امتداد الساحل. ولم تراعى في هذه الاحتياجات في الحسبان بعد أية احتياجات إضافية قد تنشأ نتيجة لطلبات المساعدة الأخرى التي سوف تقدمها القوات المسلحة اللبنانية، مع استمرار انتشارها في الجنوب، إلى القوة المؤقتة.

٢٥ - وسيكون المسعى الرئيسي للموجة الأولى من القوات الإضافية هو تعزيز القدرات العسكرية للقوة المؤقتة القائمة مع توجيه اهتمام خاص إلى تأمين المناطق الواقعة في المؤخرة وتأمين خطوط الاتصالات وكذلك دعم عملية تسليم قوات الدفاع الإسرائيلية للمناطق المحتلة في جنوب لبنان إلى القوات المسلحة اللبنانية، مع منع محاولات استخدام القوة لإفساد العملية. وسيتركز الانتشار على إرساء وجود في جيب صور واستكمال المواقع القائمة التي تتمركز فيها الكتيبتان الهندية والغانية. وقد عرضت على البلدان المحتمل أن تساهم بقوات قائمة مفصلة بالمهام التي قد تترتب على القيام بهذا المسعى الرئيسي.

٢٦ - كما أطلعنا البلدان المحتمل أن تساهم بقوات على مشروع لمفهوم العمليات وقواعد الاشتباك الرادعة الجديدة التي يجري تنقيحها لتفي بالمهام والسلطات الإضافية الموكلة للقوة المؤقتة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتتصل أهم هذه التنقيحات بالإذن باستخدام القوة وفقاً للفقرة ١٢ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٧ - وعلى افتراض استمرار توقف الأعمال القتالية وعدم حدوث تغيير كبير في الحالة على الأرض، ستلزم موجة ثانية من التعزيزات مؤلفة مما يصل إلى ٣ ٥٠٠ فرد إضافي في الميدان في الفترة الممتدة من ٣ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وستلزم القدرات التالية: ٣ كتائب مشاة آلية؛ وكتيبتا استطلاع خفيفتان؛ وكتيبة مهندسين؛ وسريتا إشارة؛ ووحدة هليكوبتر للمراقبة والاستطلاع؛ ووحدة هليكوبتر لقدرة النقل المتوسط؛ وسرية شرطة عسكرية؛ ومستشفى من المستوى الثاني؛ وكتيبة لوجستية؛ وسريتان للقيادات القطاعية ومقر القيادة. وسيكون المسعى الأساسي للموجة الثانية هو مساعدة القوات المسلحة اللبنانية على الوصول إلى القدرة الكاملة على تنفيذ العمليات.

٢٨ - وسيلزم وصول موجة ثالثة وأخيرة من التعزيزات إلى مسرح العمليات فيما بين ٥ تشرين الأول/أكتوبر و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تتألف من عدد إضافي من القوات يصل إلى

٣٠٠٠ فرد. وستلزم القدرات التالية: كتيبتا مشاة آليتان؛ وكتيبة من أفراد الدرك؛ وقسم لرسم الخرائط. وسيظل المسعى الرئيسي للقوة المؤقتة في ذلك الوقت منصبا على مساعدة القوات المسلحة اللبنانية على الوصول إلى القدرة الكاملة على تنفيذ العمليات، وكذلك التحقق من امتثال الطرفين للأحكام ذات الصلة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ومراقبة هذا الامتثال.

٢٩ - وإيجازا لما تقدم، فإننا نأمل في أن يكتمل التعزيز التام للقوة المؤقتة الذي دعت إليه الفقرة ١١ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في غضون أقل من ٩٠ يوما من صدور القرار. وفي حالة صدور قرار آخر من مجلس الأمن يكلف القوة المؤقتة بمهام جديدة إضافية ذات شأن، فقد تنشأ الحاجة إلى قوات يصل قوامها إلى القوام المأذون به، وهو ١٥٠٠٠ فرد، أو يزيد، وفقا للفقرة ١٦ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٣٠ - ولكن يجب أن يكون من المفهوم أن مراحل نشر وتوزيع القوات التابعة للقوة المؤقتة قد تحتاج إلى تعديل حسب مقتضيات الأحوال. وقد وضع مفهوم العمليات وحددت الاحتياجات من القوات التي أبلغت بها البلدان المساهمة بقوات في ١٧ آب/أغسطس وقت قصير للغاية، على خلفية وقف هش للعمليات القتالية ووضع متقلب على الأرض. والالتزام بالإطار الزمني للانتشار المذكور أعلاه مرهون بتقدم الدول الأعضاء للقدرات اللازمة وفق المطلوب.

باء - حالة الالتزامات حتى الآن

٣١ - جرى تأكيد عدد من الالتزامات في الاجتماع المعقود مع البلدان المساهمة بقوات في ١٧ آب/أغسطس. غير أن بعض هذه الالتزامات كانت مشروطة بموافقة البرلمان. وسوف تعمل إدارة عمليات حفظ السلام عن كثب مع هذه البلدان وغيرها من البلدان التي أبدت اهتمامها بالمساهمة في القوة المؤقتة للتعجيل بالنشر المبدي لقوة متماسكة ومتوازنة يصل قوامها إلى ٣٥٠٠ فرد من جميع الرتب، ولكفالة الفهم والدعم الكاملين لمفهوم العمليات وقواعد الاشتباك. وفي حين أن الالتزامات المتعهد بها تدعو إلى التشجيع، فإن الحاجة ماسة إلى مزيد من الالتزامات، ولا سيما فيما يتعلق بوحدات التمكين.

جيم - الدعم اللوجستي

٣٢ - أنشأت القوة المؤقتة مقرا إداريا خلفيا لها في قبرص استمد مرافقه من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وتجري من هذا المقر مباشرة المهام الإدارية الروتينية للشؤون المالية وشؤون الأفراد والمشتريات باسم البعثة، كما يجري تنسيق نقل الأفراد والمواد إلى

الناقورة بحرا وجوا. وتوجد في قبرص الآن طائرتان هليكوبتر من طراز MI-8 وسفينة لوجيستية متوسطة الحجم مستأجرة (MV Kiriaki) من أجل الإسراع بنقل الأفراد وعمليات الإجلاء الطبي وإرسال الإمدادات. ويجري التحضير لاستخدام المرافق القائمة في قبرص من أجل نقل القوات والمعدات إلى الناقورة، إذا ما تبين أن نشر القوات مباشرة عن طريق المطارات والموانئ اللبنانية متعذر من الناحية العملية نتيجة للازدحام وحالة الدمار التي لحقت بالطرق والجسور.

٣٣ - وسوف يصل فريق لتخطيط العمليات اللوجستية إلى قبرص خلال عطلة نهاية الأسبوع التي توافق ١٩ و ٢٠ آب/أغسطس للتوجه إلى الناقورة لمساعدة البعثة على وضع مفهوم لوجستي لدعم القوة الموسعة. ويجري التخطيط لنقل مخزونات للانتشار الاستراتيجي إلى جنوب لبنان من قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي.

دال - المرونة في الترتيبات الإدارية لكفالة الانتشار السريع

٣٤ - سوف يتطلب تعزيز القوة المؤقتة توسعا كثيفا فوريا في البني التحتية للدعم وقدرات الاكتفاء لدى البعثة الحالية. وتيسيرا لهذا وتحقيقا لسرعة نشر القوات الإضافية، منحت الأمانة العامة بصفة استثنائية قدرا من المرونة في تسيير العمليات الإدارية التي تنظم ندب الموارد البشرية ونقل الوحدات وتمديد عقود الدعم ورفع قيمتها وتفويض سلطات الإدارة المالية والشراء واستخدام أحكام الطوارئ في إطار النظامين الأساسي والإداري المائين للأمم المتحدة والنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة. وقد وجهت رسالة إلى رئيس الجمعية العامة أطلع فيها الدول الأعضاء على التدابير الاستثنائية المتخذة للتمكين من تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في إطار من الكفاءة والفعالية.

٣٥ - وبموجب التدابير المذكورة أعلاه، سيجري التعجيل بنشر الوحدات، مع التجاوز عن شرط التفتيش المسبق وتوقيع مذكرة تفاهم مقدما. وسوف يجري نشر الوحدات على أساس اتفاق عام على تكوين القوة يتأتى من خلال قوائم الشحن والشروط التي سيتم بموجبها دعم الوحدات في منطقة البعثة. وقد أعطيت أيضا موافقتي على استخدام طلبات التوريد في التعامل مع البلدان المساهمة بقوات لتيسير النقل الاستراتيجي للوحدات ومعداتهما، حيثما كانت التكاليف معقولة من واقع الدراية بالأسعار التجارية الحالية. وسيجري نشر أعداد قليلة من الموظفين المقدمين للعمل دون مقابل لفترات محدودة لتيسير عمليات التخطيط العسكري من جانب البلدان المساهمة بقوات، دون الالتزام بشرط الشهرين المحدد لإبلاغ جميع الدول الأعضاء. وأرجو من الدول الأعضاء أن تفهم ضرورة هذه الترتيبات الخاصة.

٣٦ - ولتيسير الإسراع بتكوين ملاك موظفي الدعم المدني، أمرت بالتغاضي عن شرط الإعلان عن الوظيفة عندما يكون النقل إليها نقلاً أفقياً على نفس الرتبة وبنفس المسمى الوظيفي. وسوف يحتفظ هؤلاء الموظفون عند الاقتضاء بتفويضات السلطة القائمة إلى حين الانتهاء من عملية التسمية الرسمية التي ستلي في الوقت المناسب. كما أذنت بالإعفاء من حد الثلاثة أشهر الحالي بالنسبة للنقل المؤقت للموظفين المدنيين. وسوف تستخدم اعتمادات المساعدة المؤقتة العامة لزيادة عدد موظفي التخطيط في المقر وفي الميدان.

٣٧ - وإلى جانب ذلك، يجري رصد اعتماد فوري لرفع الحد الأقصى النهائي للعقود القائمة لتوريد السلع (أي توريد الوقود وحصص الإعاشة والمياه والمرافق السكنية) لدى القوة المؤقتة وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (التي سوف تقدم بعض الدعم اللوجستي إلى القوة المؤقتة) وكذلك زيادة الحد الأقصى النهائي لعقود الأنظمة العالمية دعماً لكلتا البعثتين.

٣٨ - وفي حين أن الطبيعة الدقيقة للدعم الذي سيقدم للمساعدة في نشر القوات المسلحة اللبنانية في جنوب لبنان ليست معروفة في هذا الوقت، فقد أذنت باستخدام طلبات التوريد مع البلدان من غير البلدان المساهمة بقوات في القوة المؤقتة من أجل تقديم الدعم للقوات المسلحة اللبنانية حيثما كان من المأمون القيام بذلك.

هاء - هياكل الدعم في المقر

٣٩ - إن نطاق وتعقيد المهام العسكرية التي ينبغي أن تؤديها القوة المؤقتة قد يتطلب مزيداً من التعزيز للشعبة العسكرية في إدارة عمليات حفظ السلام. وسوف يلزم إنشاء خلية عسكرية مكرسة للقوة المؤقتة اعتماداً على الموارد الموجودة لدى الشعبة العسكرية مع تدعيمها بموظفين من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، وذلك لتوفير التوجيه العسكري على الصعيد الاستراتيجي.

واو - الجوانب المالية

٤٠ - اتخذت خطوات فورية لتوفير تمويل إضافي لتوسيع القوة المؤقتة. وقد التمسست موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على الدخول في التزامات لا تتجاوز ٥٠ مليون دولار للقيام بأهم خطوات التحضير المباشرة والأساسية لتكوين فريق تخطيط وإجراء عملية نقل استراتيجي للقوات الإضافية وبدء إجراءات الشراء للسلع والخدمات اللازمة. بما يشمل متطلبات إضافية للنقل الجوي والنقل البحري والمرافق والبنية التحتية. وسوف يوجه طلب آخر في غضون الأسابيع القليلة القادمة للحصول على سلطة الدخول في التزامات إضافية

لتغطية الفترة الممتدة من آب/أغسطس ٢٠٠٦ حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى حين تقديم الميزانية المفصلة لتوسيع القوة المؤقتة للفترة الممتدة من ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وسوف يقدم طلب التمويل الإضافي إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية للنظر فيه خلال الجزء العادي من دورتها الحادية والستين.

٤١ - وأود أيضا أن أبلغ اللجنة الاستشارية أنه بالإضافة إلى الاحتياجات المباشرة البالغ قدرها ٥٠ مليون دولار المذكورة أعلاه، فإن الاعتماد المخصص للقوة المؤقتة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وقدره ٦٠٠ ٥٧٩ ٩٧ دولار الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٦٠/٢٧٨ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ سوف يستخدم بصورة مرنة لتلبية متطلبات القوة المؤقتة الموسعة.

خامسا - المساعدة الإنسانية للتدابير الأمنية والتدابير الأمنية المتخذة من جانب حكومة لبنان والإجراءات المتعلقة بالألغام

ألف - الحالة الإنسانية العامة

٤٢ - لقد خلفت العمليات القتالية التي دامت شهرا أثرا مروعا على السكان المدنيين في لبنان، حيث شرد قرابة المليون شخص، وسجل مصرع حوالي ٢٠٠ ١ شخص وإصابة الألوف، ومعظمهم من النساء والأطفال، وما زال عدد الوفيات آخذ في الارتفاع حيث سمح توقف الأعمال القتالية بانتشال المزيد من الجثث. كما أن الدمار الذي لحق بالبنية التحتية الأساسية والمنازل والاقتصاد هائل للغاية. وتشير التقديرات إلى تدمير ١٥ ٠٠٠ شقة، وإصابة ١٤٠ جسرا. كما تشير التقديرات المبدئية على سبيل المثال إلى أن أكثر من ٦٠ في المائة من المنازل في قريتي الغندورية وزبقين قد دمرت.

٤٣ - بيد أن إعلان وقف الأعمال القتالية قد شجع على حدوث تدفق هائل وفوري للسكان المشردين العائدين إلى ديارهم. وعلى الرغم من رسائل التحذير الكثيرة التي وجهتها حكومة لبنان ومنظمات المساعدة الدولية، يُقدر عدد العائدين إلى الضواحي الجنوبية لبيروت والمناطق الأخرى الواقعة إلى الجنوب منها بـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، من بينهم ١٠٧ ٠٠٠ شخص قد عادوا من الجمهورية العربية السورية. وقد أخلت بالفعل الآن ما يقرب من ٨٠٠ مؤسسة عامة ومدرسة ومبنى كانت مشغولة بصفة مؤقتة بما يصل إلى ١٥٠ ٠٠٠ مشرد، مما خفف إلى حد كبير من وطأة الضغط على المجتمعات المضيفة.

٤٤ - وتتمثل الأولويات الرئيسية للدوائر الإنسانية خلال هذه المرحلة التالية مباشرة لوقف إطلاق النار فيما يلي: (أ) توفير المساعدة على امتداد طرق العودة إلى المجتمعات المحلية التي

نرح منها المشردون، بما في ذلك مواد الإيواء؛ و (ب) تأمين سبل دائمة لوصول القوافل الإنسانية والإسراع بتوزيع المساعدات على أشد الفئات المعرضة للخطر؛ و (ج) معالجة المخاطر الأمنية السائدة التي تهدد عمال الإغاثة والعائدين، وعلى رأسها المخاطر الناشئة عن انتشار الذخائر غير المنفجرة؛ وإصلاح البنية التحتية الأساسية مثل مضخات المياه.

٤٥ - وقد تسربت بقعة نفطية إلى البحر المتوسط تحتوي على ما لا يقل عن ١٥٠.٠٠٠ طن من الوقود الثقيل على امتداد ١٥٠ كيلومترا على الساحل عقب قصف قوات الدفاع الإسرائيلية لمستودع للنفط في الجية في جنوب بيروت في ١٣ و ١٥ تموز/يوليه مما أثر تأثيرا خطيرا مباشرا على المجتمعات المحلية لصائدي الأسماك وقطاع السياحة، ومن المحتمل أن تترتب على ذلك آثار طويلة الأجل على قطاع الصحة بسبب تزايد خطر الإصابة بالسرطان. ويجري العمل على تنظيف البقعة مع توقف الأعمال القتالية. وفي ١٧ آب/أغسطس، انعقد اجتماع رفيع المستوى دعت إليه المنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أثينا لالتهاء من وضع خطة عمل دولية للمساعدة. وسوف تساعد الخطة التي تبلغ تكلفتها ٦٤ مليون دولار السلطات اللبنانية على تنظيف التلوث النفطي الساحلي، وهي موجهة إلى الحيلولة دون إصابة البلدان المجاورة بأي ضرر. وقد أعلنت بعض البلدان والشركاء الآخرين عن تقديم أفراد وبرامج للتدريب ومعدات من أجل التنظيف.

٤٦ - وقد تسببت الأعمال القتالية أيضا في مصرع ١٧٠ إسرائيليا من بينهم ٥٢ مدنيا قتلوا بنيران الصواريخ، وأصيب أكثر من ٦٠٠ مدني. واضطر ما يتراوح بين ٣٠٠.٠٠٠ و ٥٠٠.٠٠٠ مدني إسرائيلي إما للفرار من ديارهم أو البقاء في مخايئ خلال فترة الصراع. ومنذ توقف الأعمال القتالية، بدأ سكان الشمال في العودة الجماعية إلى ديارهم. وقد أبلغت الحكومة الإسرائيلية عن أضرار هائلة لحقت بالمتلكات الخاصة والمستشفيات والمدارس وكذلك بأكثر من ٦٠.٠٠٠ فدان من الغابات والحقول المفتوحة بفعل الحرائق التي أشعلتها نيران الصواريخ. وقد استجابت الحكومة لذلك بمجموعة متكاملة من المساعدات الطارئة التي قدمتها للمدن والقرى الشمالية، ودعت اليونسكو السلطات الإسرائيلية إلى مخاطبة سلطات الأمم المتحدة إذا ما احتاجت إلى مساعدة لدعم هذه الجهود.

باء - العمل الإنساني

٤٧ - طوال استمرار الأعمال القتالية، ولاسيما في جنوب لبنان، حدّت الهواجس الأمنية المستمرة والأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالبنية التحتية نتيجة لاستمرار العمليات الحربية، بشكل بالغ من قدرة الوكالات الإنسانية، بما فيها الأمم المتحدة واللجنة الدولية

للصليب الأحمر والصليب الأحمر اللبناني والمنظمات غير الحكومية، على الوصول إلى السكان المدنيين المعرضين للخطر.

٤٨ - وأدى غياب الأعمال القتالية مجد ذاته إلى تحسين وتيرة وكمية المساعدة الإنسانية المقدمة إلى حد كبير. ففي غضون ٩٦ ساعة من وقف الأعمال القتالية، أرسلت ٢٠ قافلة تضم ما مجموعه ١١٨ شاحنة إلى مناطق في الجنوب، بينها صيدا وصور ورميش ومرجعيون، وإلى مناطق مختلفة من سهل البقاع، وذلك رغم تزايد ازدحام الطرق جراء تدفق العائدين. وقامت أول سفينة تابعة للأمم المتحدة بإيصال سلع الإغاثة والوقود إلى مرفأ صور تمهيدا لتوزيعها في الجنوب، ومن المقرر تسيير رحلات بحرية مكوكية بشكل أكثر انتظاما بين بيروت وصور. كما بدأ تسيير رحلات للمسافرين مرتين في الأسبوع من قبرص إلى بيروت.

٤٩ - وقدمت الوكالات الإنسانية أيضا الغذاء والمياه والأدوية والبطانيات وسوى ذلك من مواد الإيواء إلى العائدين عند نقاط العبور الحدودية وفي طريق عودتهم. وقامت قوافل الأمم المتحدة من مناطق الإقامة الأصلية بتسليم الوقود اللازم للمولدات الكهربائية، ومضخات المياه، والغذاء، والمياه المعبأة. وتعمل الأمم المتحدة أيضا على إقامة مخيمات في مناطق العودة في الجنوب بغية توفير مأوى مؤقت إلى أن يمكن إصلاح المنازل. كما يجري العمل على شراء مجموعات المواد المطلوبة لفصل الشتاء بما يسمح للعائدين بإعادة تجهيز "غرفة دافئة واحدة" خلال أشهر الشتاء المقبل. وتوفر الأمم المتحدة أيضا الأدوية والمعدات الطبية للمستشفيات في جميع أنحاء الجنوب، بغية إيجاد قدرة تسمح بإجراء ١٢٠٠٠٠ عملية طارئة وتقديم مساعدة طبية فورية للمصابين والمرضى جراء الحرب. والعمل جارٍ على قدم وساق لإجراء تقييمات سريعة للاحتياجات تشمل أضرار البنية التحتية، والإسكان، والذخائر غير المنفجرة، وذلك بالتعاون وثيق مع حكومة لبنان. وقد بدأ العمل فعلا بأولى عمليات إزالة هذه الذخائر على خط مواز لحمالات التوعية التي أطلقتها الحكومة والوكالات التابعة للأمم المتحدة. وفي المناطق التي لا يزال يتعذر على الوكالات الإنسانية الوصول إليها، ومن بينها الحنية وزبقين وبننت جبيل وكفرا وبيت ليف، وزعت القوة المؤقتة الغذاء والمياه. كما قامت بعمليات إجلاء طبي لجرحي الحرب من قرى تقع بالقرب من الخط الأزرق.

جيم - خطة الستين يوما

٥٠ - من المتوقع أن تبلغ جهود الاستجابة الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة ذروتها خلال الأيام الستين المقبلة قبل أن تتحول تدريجيا إلى الاستجابة لاحتياجات الإنعاش وإعادة الإعمار التي تتولى حكومة لبنان تنسيقها. وتستند خطة العمل الإنساني المكونة من ثلاث

مراحل إلى مفهوم للقيام بالعمليات الإنسانية وعلى نحو لا مركزي على مقربة من السكان المستهدفين، لا سيما العائدون. والعمل جارٍ على مواصلة تعزيز المركزين الإنسانيين الرئيسيين الموجودين حالياً في بيروت وصور، كما أنشئت مراكز رئيسية إضافية في صيدا وطرابلس وزحلة. وستقوم الأمم المتحدة وشركاؤها بنقل مخزونات كبيرة من الإمدادات إلى تلك المراكز الرئيسية تمهيداً لتوزيعها في أكثر المناطق تضرراً. وستكفل العمليات الأمنية اللامركزية المرتبطة بالمراكز الإنسانية الرئيسية سلامة وأمن الموظفين العاملين في المجال الإنساني. وستوفر أعمال إصلاح البنية التحتية التي ستقوم بها القوات المسلحة اللبنانية وأصحاب المبادرات الخاصة والقوة المؤقتة، الدعم اللازم للاستجابة الإنسانية المعززة على الأرض.

دال - العوائق المتبقية

٥١ - رغم التقدم الكبير الذي أحرز خلال الأيام الأولى التي تلت وقف الأعمال القتالية في الوصول إلى أشخاص كان يتعذر إيصال إمدادات المعونة إليهم، لا تزال المشاكل الهائلة المتعلقة بإمكانية الوصول تشكل العائق الرئيسي لمواصلة التعجيل بالاستجابة الإنسانية. فالأضرار البالغة التي لحقت بمعظم البنى التحتية للطرق والجسور المؤدية إلى الجنوب تستدعي رفع الحصار البحري والجوي المستمر المفروض على لبنان في أسرع وقت ممكن، في إطار أحكام قرار المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبالنظر إلى سرعة وحجم حركات العودة، سيكون توافر الإمكانية الكاملة ودون عوائق للاستفادة من جميع وسائل النقل، باستخدام أقصر الطرق، أمراً حيوياً لنجاح الأمم المتحدة وشركائها وحكومة لبنان في إيصال المساعدة.

هاء - التدابير الأمنية المتخذة من قبل الحكومة اللبنانية

٥٢ - استجابةً للفقرتين ٦ و ١٤ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أدخلت الحكومة اللبنانية تغييرات تتعلق بموظفي الأمن والإجراءات الأمنية في مطار رفيق الحريري الدولي، وأنشأت لجنة جديدة للتنسيق الأمني. وقد علمت أيضاً بأن خبراء دوليين كانت الحكومة اللبنانية قد طلبت منهم تقديم مساعدة تقنية وإجراء تقييم مهني للإجراءات الأمنية المتبعة عند النقاط الحدودية سيصلون إلى بيروت في أثناء نهاية الأسبوع التي توافق ١٩ و ٢٠ آب/أغسطس.

واو - الإجراءات المتعلقة بالألغام والذخائر غير المنفجرة

٥٣ - أدى الصراع إلى انتشار عدد كبير من الذخائر غير المنفجرة جنوب نهر الليطاني وفي مناطق في شمال البلد وشرقه. ونجمت بالفعل عن الانتشار الواسع النطاق للذخائر غير المنفجرة والألغام حالات تشويه ووفاة بين العائدين إلى الجنوب. وأشارت عمليات التقييم

الأولية التي أجراها الفريق الاستشاري المعني بالألغام، وهو منظمة غير حكومية بالملكة المتحدة، إلى أن "انتشار الذخائر غير المنفجرة في لبنان يفوق إلى حد كبير المستوى المسجل في العراق بعد الحرب في عام ٢٠٠٣". فالقنابل والقذائف والصواريخ وقذائف الهاون والقنابل العنقودية الصغيرة وغيرها من العبوات الفرعية متناثرة في الطرقات والمساكن وبين الأنقاض ويجب إزالتها قبل بدء عملية إعادة الإعمار. وخلال الأيام التي تلت سريان وقف الأعمال القتالية أُفيدَ بالفعل عن وقوع إصابات بين المدنيين نجت بشكل خاص عن القنابل العنقودية الصغيرة والعبوات الفرعية. ويشكل هذا التلوث عائقاً كبيراً أمام الجهود الإنسانية وخطراً يهدد الرجال والنساء والفتيان والفتيات العائدين إلى منازلهم وإلى مزاولة أنشطتهم اليومية.

٥٤ - ويقوم فريق الأمم المتحدة لإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي تنسق أعماله دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، بتقديم الدعم للهيكل القائمة داخل الحكومة اللبنانية والمجتمع المدني، ولا سيما للمكتب الوطني لترع الألغام واللجنة الوطنية للتوعية من مخاطر الألغام. وشملت أنشطة الاستجابة الأولى الرامية إلى حماية المدنيين توفير التوعية في لبنان ولللاجئين الموجودين في الجمهورية العربية السورية بمخاطر الألغام/الذخائر غير المنفجرة، وتدريب العاملين في المجال الإنساني الموجودين في المناطق المتضررة على السلامة في ما يتعلق بالذخائر غير المنفجرة، والنشر الوشيك لأفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة وتطهير مناطق القتال، بهدف دعم الجهود الإنسانية. وستعزز هذه الأفرقة استجابة كل من مهندسي القوات المسلحة اللبنانية والفريق الاستشاري المعني بالألغام، وهو منظمة غير حكومية. وسينسق هذه الأنشطة مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب لبنان، القائم في صور، بتوجيه من إدارة دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام. وأحث الدول الأعضاء على المساهمة في صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل ضمان إمكانية تحقيق جميع هذه الأنشطة الحيوية.

٥٥ - وتتركز جهود إزالة الألغام التي تبذلها القوة المؤقتة على إزالتها من مراكز المراقبة وقواعد الدوريات وغيرها من مرافق البعثة، بغية كفالة سلامة أفراد البعثة والإعداد لتوسيع القوة المؤقتة. وستنسق دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام مع القوة لدى نشر موجودات كل منهما بما يكفل استخدام الموارد على أنجع نحو. ومن الضروري، مع انتشار القوة المؤقتة المعززة، أن تمتلك وحدات الهندسة المطلوبة لتعزيز القوة القدرة على التخلص من الذخائر المتفجرة.

سادسا - ملاحظات

٥٦ - أرى بوادر مشجعة في الخطوات الأولى الإيجابية التي تلت بدء الالتزام بوقف أعمال القتال. بيد أنه ينبغي لي أن أحذر من أن الحالة لا تزال هشة للغاية. وأدعو جميع الأطراف إلى بذل قصارى جهدها لضمان استمرار التوقف عن أعمال القتال وتحويل ذلك إلى وقف دائم لإطلاق النار.

٥٧ - وأود أن أؤكد أن استمرار الدعم للإجراءات الإنسانية العاجلة ولجهود التعمير هو عنصر لا غنى عنه من أجل توطيد استقرار الحالة. ويلزم، مع زيادة المناطق التي يمكن الوصول إليها في الجنوب على طول الخط الأزرق، الإسراع بخطى الجهود المبذولة لتقديم المعونة الإنسانية، من أجل ضمان إمكانية تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين فيما يتعلق بالمأوى والغذاء والمساعدة الطبية. كما يلزم الإسراع بوتيرة الاستعدادات التي تتخذ من أجل تحقيق الاستقرار وتوفير المساعدة الإنمائية على الأجل الطويل، بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية وبدعم منها، لكفالة السرعة لعملية الإنعاش.

٥٨ - وأعرب عن ترحيبي بالجهود التي تبذلها حكومة لبنان لتعزيز إجراءاتها الأمنية في المطارات والموانئ ونقاط عبور الحدود. وأود أن أشجعها على أن تستفيد من الخبرات الأخرى المتاحة في وضع الترتيبات اللازمة. وأنطلع لإعادة فتح مطارات لبنان وموانئه. كما أود أن أشدد على أن جيران لبنان يتوجب عليهم تنفيذ الفقرتين ١٤ و ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥٩ - وأرحب بالغ الترحيب بالخطوة الهامة والتاريخية التي اتخذتها الحكومة اللبنانية بنشرها للقوات المسلحة اللبنانية في جنوب البلد، مع استمرار جيش الدفاع الإسرائيلي في الانسحاب. وأنوه على وجه الخصوص بتوافق الآراء الوطني اللبناني الذي يشمل جميع الأطراف، والذي أدى إلى نشر القوات المسلحة اللبنانية في الجنوب. كما يسرني أن أشهد توافق الآراء اللبناني القوي المساند لتعزيز دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٦٠ - وأناشد الدول الأعضاء بقوة أن تقوم على وجه السرعة بتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، حسب المطلوب في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وحسب ما دعا إليه الطرفان. وأؤكد أن المطلب الأكثر إلحاحا هو تزويد قوة الأمم المتحدة المؤقتة بحلول ٢ أيلول/سبتمبر بـ ٣٥٠٠ فرد إضافي، على النحو المبين في هذا التقرير. وقد أدت الأمانة العامة دورها في التماس آراء وشواغل البلدان التي يمكن أن تساهم بقوات، وفي إدماج تلك الآراء والشواغل في المفهوم الذي يجري وضعه لعمليات القوة وقواعد الاشتباك الخاصة بها. وعلى الدول

الأعضاء الآن أن تضطلع بدورها في القيام فوراً بترجمة ما أبدته من عبارات الاهتمام إلى توفير قوات فعلية بشكل فوري على الأرض.

٦١ - والقوة المؤقتة المعززة هذه لن تقوم بشن حرب على أي من الأطراف الفاعلة في مسرح العمليات. فليس من المنتظر أن يجري بالقوة إنجاز ما يجب أن يتحقق عن طريق المفاوضات ومن خلال توافق الآراء اللبناني الداخلي. كما لا يمكن للقوة المؤقتة المعززة أن تحل محل العملية السياسية. بيد أن تلك العملية السياسية ستحتاج إلى المساعدة والمعاونة والثقة التي يتعذر إلا على وجود قوي لحفظ السلام أن يقدمها دعماً لحكومة لبنان وللجهود التي تبذلها لممارسة سلطتها على نحو فعال على كامل أراضيها.

٦٢ - وأهيب بحكومة لبنان وحكومة إسرائيل أن تعملا بعزم على إيجاد حل طويل الأجل وعلى إرساء وقف دائم لإطلاق النار. وأنا على اتصال وثيق برئيسي وزراء لبنان وإسرائيل، وكذلك بالقادة الرئيسيين في المنطقة وعلى الصعيد الدولي. كما أتطلع لسماح آراء البعثة الموجودة حالياً في المنطقة.

٦٣ - وعلى الرغم من أن اختطاف الجنديين الإسرائيليين كان أحد الأسباب المباشرة لاندلاع هذه الأزمة، فإن إطلاق سراحهما دون شروط ليس إلا واحداً من التدابير الكثيرة التي لا يزال من المتعين اتخاذها، ومن الحلول التوفيقية المؤلمة التي سيتعين على الجانبين التوصل إليها كي يتمكن الشعبان اللبناني والإسرائيلي بالسلام. وفي هذا الصدد، أعرب مجلس الأمن عن إدراكه للحساسية التي تتسم بها مسألة السجناء، رغم أنها قضية منفصلة، وعن تشجيعه للجهود الرامية إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل على وجه عاجل.

٦٤ - وأهيب بجميع الدول في المنطقة أن تقدم الدعم للطرفين وأن تشجعهما على اتخاذ الخطوات الصحيحة من أجل دعم عملية وقف الأعمال القتالية ووضع إطار للحل الدائم الذي طالما تطلعت إليه شعوب المنطقة.

٦٥ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لمثلي في المنطقة، ألفارو دي سوتو وغيره. أ. بيدرسين، وللواء كليف ليللي، رئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، ولجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في المنطقة لتفانيهم ومثابرتهم بالتزامهم بالسلام والأمن. ويستحق قائد القوة، اللواء ألن بيلغريني، وجميع الرجال والنساء العاملين في القوة وفريق المراقبين في لبنان تقديراً خاصاً لما أبدوه من شجاعة وقوة تحمل في أثناء الأعمال القتالية، في وقت كانوا معرضين فيه للخطر البالغ.